الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/٢
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٠
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

الحرب الامريكية الاسرائيلية على ايران وانعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة في التداعيات الاستراتيجية والمشاهد المستقبلية

The US-Israeli war on Iran and its repercussions on the security of the Gulf Cooperation Council states: A study of strategic implications and future scenarios

أ.م.د. دهام محمد العزاوي
Dr. Daham Mohammed Al-Azzawi
رئاسة جامعة الفلوجة / شعبة حقوق الانسان
University of Fallujah Presidency / Human Rights Division
dhaam3@yahoo.com

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تناقش الدراسة انعكاسات الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تحليل التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها استهداف دول الخليج خلال الحرب. وتركز على أثر هذه التطورات في مستقبل العلاقات الإيرانية–الخليجية، ومدى تأثيرها في مفهوم الأمن الإقليمي الذي كانت إيران تدعو إليه. كما تبحث الدراسة في انعكاسات الحرب على أولويات الأمن الخليجي، ومستقبل التحالفات الإقليمية والدولية، والخيارات الاستراتيجية التي قد تتبناها دول مجلس التعاون مستقبلا لتعزيز أمنها الوطني والإقليمي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل السلوك الإيراني وردود الفعل الخليجية، وصولاً إلى استشراف المشاهد المستقبلية المحتملة للأمن الإقليمي في الخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني العراقي، الاستقرار السياسي والأمني، الاقتصاد الريعي

Abstract

This study examines the implications of the U.S.-Israeli war against Iran for the security of the Gulf Cooperation Council (GCC) states by analyzing the security, political, economic, and societal repercussions resulting from the targeting of GCC states during the war. It explores the impact of these developments on the future of Iran–GCC relations and assesses their implications for the concept of regional security that Iran has long advocated. The study further investigates the effects of the war on Gulf security priorities, the future of regional and international alliances, and the strategic options that the GCC states may adopt to strengthen their national and regional security in the future. Employing a descriptive-analytical approach, the study analyzes Iranian behavior and the

responses of the GCC states, with the aim of identifying the most plausible future scenarios for regional security in the Arabian Gulf .

Keywords: Iraqi national security; political and security stability; rentier economy

المقدمة

يخطئ من يعتقد أن الحرب الأمريكية الاسرائيلية على الجمهورية الإسلامية في إيران ستكون آخر حروب منطقة الخليج، فرغم وقف إطلاق النار، إلا أن الحرب لم تضع أوزارها بعد، إذ لا تزال الأسباب التي قادت الأطراف إلى الحرب قائمة ولم تُعالج، الأمر الذي يجعل إمكانية عودتها بصورة أشد انتقاماً أمراً وارداً في أي لحظة. وانطلاقا من ذلك ، تطرح هذه الحرب تساؤلات عديدة بشأن مشروعيتها القانونية والأخلاقية، ولاسيما أنها شُنّت دون تفويض من مجلس الأمن الدولي المعني بحفظ الأمن والسلم الدوليين. كما تطرح تساؤلات حول أسباب اتجاه إيران إلى توسيع دائرة الحرب لتشمل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، رغم ما اتسمت به علاقات الطرفين من تعاون واستقرار.

وفي الوقت الذي طالت فيه العمليات العسكرية المرتبطة بالحرب القواعد الامريكية في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك المنشآت والقواعد العسكرية لتلك الدول، فإنها طالت كذلك عددا من المنشآت ذات الطابع المدني والخدمي، من مطارات وجسور وفنادق ومنشآت نفطية ومحطات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، وقد بررت ايران أن توجيه الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية لا يستهدف دول مجلس التعاون الخليجي بقدر ما يستهدف القواعد الأمريكية المنتشرة في تلك الدول، والتي تنطلق منها الطائرات الأمريكية لضرب المنشآت العسكرية والمدنية في إيران طوال أيام الحرب.

ولم تفصح القيادة الإيرانية، في تصريحاتها المتعددة، عمّا إذا كان استهدافها العسكري لدول الخليج عملاً مقصوداً يهدف إلى إحراج الإدارة الأمريكية، أم أنه يندرج في إطار الضغط

على حلفائها لحثهم على النأي بأنفسهم عن أتون الحرب وتداعياتها السلبية على أمنهم وسيادتهم الوطنية. وفي المقابل، يطرح النظام الإيراني رؤية لأمن الخليج تقوم على أن أمن الخليج يجب أن يكون من مسؤولية دول المنطقة ذاتها، دون أي تدخلات أجنبية. واستناداً إلى ذلك، دعت إيران في مناسبات متعددة إلى أن مسؤولية الأمن في الخليج مسؤولية مشتركة بين دوله، وأن التعاون يمثل الأساس في بناء منظومة أمنية إقليمية تحقق الاستقرار والتعاون في المنطقة. إلا أن الحرب الأخيرة في شباط– فبراير ٢٠٢٦، وما رافقها من استهداف مباشر أو غير مباشر لدول مجلس التعاون الخليجي أثارت تساؤلات حول مدى قدرة النظام الإيراني على تسويق تلك الرؤية مستقبلاً، وإقناع دول الخليج بجدوى مشروع الأمن الإقليمي الذي يطرحه.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى تبيان التداعيات السلبية التي خلفتها الحرب على امن دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل قيام ايران باستهداف هذه الدول بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، وبغلق مضيق هرمز امام حركة الملاحة الدولية، مما احدث صدعا مؤثرا في علاقات تلك الدول مع ايران، واسس لعلاقات مستقبلية متوترة، ومستندة على التوجس والحذر السياسي المتبادل.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بحث تداعيات توسيع إيران لدائرة الصراع لتشمل دول مجلس التعاون الخليجي، وما ترتب على ذلك من تراجع مساحة الحياد التي سعت هذه الدول إلى تبنيها، وتعزيز حالة التوجس من السياسات الإيرانية، بما قد يؤثر في مستقبل العلاقات الإيرانية–الخليجية وفرص بناء الثقة والتعاون الإقليمي. ومن هذا المنطلق، تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات الرئيسة، أبرزها: هل كان استهداف دول الخليج بالطائرات المسيّرة

والصواريخ الباليستية خياراً مقصوداً أم خطئا استراتيجياً؟ وإلى أي مدى يمكن أن يؤثر مقتل المرشد الإيراني السيد علي الخامنئي في اتجاهات صنع القرار الإيراني وصعود التيار الأكثر تشدداً؟ وهل ستسهم المبررات الإيرانية في إقناع دول الخليج وإعادة تشكيل مواقفها من الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة؟ وما الاستراتيجية التي يمكن أن تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز أمنها الوطني والإقليمي؟ وهل ستقود الحرب إلى إعادة ترتيب أولويات التهديد اتجاه إيران، أو إلى إعادة النظر في تحالفاتها الدولية، ولاسيما مع الولايات المتحدة؟ وأخيراً، إلى أي مدى أثرت الحرب في الرؤية الإيرانية الداعية إلى بناء منظومة أمن إقليمي خليجي خالية من الوجود العسكري الأجنبي، وهل ستضعف هذه الرؤية أم تدفع إلى إعادة صياغتها في ضوء التحولات الأمنية الجديدة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أن استهداف إيران لدول الخليج عسكرياً قد انعكس بآثار مستقبلية على العلاقات الإيرانية–الخليجية، وولد شكوكاً حول إمكانية عودة العلاقات إلى طبيعتها، بعد أن ظهرت إيران في المدرك الخليجي بوصفها عدواً محتملاً يهدد أمن واستقرار دول الخليج.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل السلوك الإيراني اتجاه أمن دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الحرب، ودراسة ردود أفعال تلك الدول إزاء الاستهدافات العسكرية التي تعرضت لها، ولاسيما ما صدر عنها من مواقف رسمية وبيانات إدانة ومذكرات احتجاج دبلوماسية، وذلك بهدف استجلاء انعكاس هذه التطورات على طبيعة العلاقات الإيرانية–الخليجية ومستقبل الأمن الإقليمي.

اولا: التداعيات الامنية:

لعل اهم التحولات التي اظهرتها الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران في البيئة الأمنية لدول الخليج العربي هي ما يتعلق بفاعلية منظومة الردع القائمة على الوجود العسكري الأمريكي، فقد ظهر ضعف تلك المنظومة في حماية امن دول مجلس التعاون الخليجي وحماية منشآتها الحيوية في ظل اتساع الصراع وفاعلية الصواريخ الايرانية في اصابة اهدافها. ولاشك ان تداعيات الحرب قد دفعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى إعادة النظر في ترتيباتها الأمنية ، عبر تعزيز قدراتها العسكرية وتنويع شراكاتها الدفاعية وبحث إمكانات بناء منظومة أمن إقليمي أكثر توازناً، واقل اعتمادا على منظومة الدفاع التي توفرها القواعد الامريكية. واجمالا يمكن تناول اهم التداعيات الامنية على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال المحاور الآتية:

١. **انكشاف الأمن الخليجي وتراجع فاعلية الردع الأمريكي:**

اظهرت الصواريخ والمسيرات التي اطلقتها ايران اختلالا واضحا في نظرية الردع الخليجي. فقد زعزعت حرب الولايات المتحدة مع إيران النظام الأمني الذي كان من المفترض أن تحميه القواعد الامريكية المنتشرة في اراضيها، فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، افترضت الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي أن الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها سيردع أي هجوم من أي خصم، سواء كان العراق حتى عام ٢٠٠٣ أو نظام الجمهورية الاسلامية في ايران. (Samaan, 2026) ولكن اظهرت الصواريخ والطائرات المسيرة الايرانية، التي استهدفت منشآت مدنية وعسكرية في قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت والامارات وعمان، ان هذا الافتراض لم يكن صحيحا، فقد فشلت القواعد الأمريكية في ردع الهجمات، وكانت سببا رئيسا في الهجمات الايرانية. فقد تعرضت دول الخليج لما يقارب ١٣٧٢ هجومًا صاروخيًا و٤٤١٥ هجومًا

بطائرات مسيرة من إيران على مدى الست أسابيع الاولى من الحرب، (Samaan, 2026) احدثت دمارا كبيرا في منشئات مدنية وعسكرية خليجية مما قلب المعتقدات السائدة حول فعالية القواعد العسكرية الأمريكية في ردع الهجمات. ومما عزز هذا التوجه بروز آراء خليجية تؤكد أن التطورات الأخيرة، وما كشفته من تراجع في فاعلية الردع الأمريكي، أظهرت أن استضافة القواعد العسكرية الأمريكية والاعتماد عليها في توفير بيئة أمنية مستقرة كان خيارًا استراتيجيًا لم تُحسب كلفه المستقبلية بدقة. وفي هذا السياق، يرى عبدالله فيصل آل ربح الاستاذ في جامعة جراند فالي ستيت بولاية مشغن، أن الأزمة لم تعد تقتصر على تراجع قدرة الولايات المتحدة على الردع، بل تحولت إلى أزمة ثقة بنيوية في قدرتها على الاضطلاع بدور الشريك الأمني الموثوق، الأمر الذي دفع دول الخليج إلى تبني توجهات تقوم على تعزيز الردع الذاتي وتنويع الشراكات الأمنية. **(آل ربح، ٢٠٢٦)** ويعني ذلك أن التحول المحتمل في الاستراتيجية الخليجية لا يقوم على إنهاء الشراكة مع الولايات المتحدة، وتقليل وجودها العسكري، وإنما يستند الى اعادة صياغة الشراكة بشبكة أوسع من الشراكات العالمية، وبما يمنح دول الخليج قدرة أكبر على المناورة الاستراتيجية في بيئة إقليمية متغيرة. وهذا التطور الاستراتيجي باتت تؤكده اصوات معتدلة داخل الولايات المتحدة اخذت تشير صراحة إلى أن الوجود العسكري الأمريكي تحوّل من عنصر حماية إلى مصدر تهديد مباشر لأنه جعل دول الخليج أهدافًا محتملة لإيران. ويخلص الاستاذ المتخصص بكلية كينغز في جامعة لندن ديفيد ب.روبرتس إلى أن أمن الخليج لم يعد من الممكن أن يعتمد بصورة رئيسة على الحماية العسكرية الخارجية، وإنما ينبغي أن يستند إلى تعاون إقليمي أكبر، وتعزيز القدرات الذاتية، وتنويع الشراكات الأمنية. (Roberts, 2026)

٢- **التحول من الاعتماد الأمني إلى تنويع الشراكات:** لقد اظهر التخلي الامريكي عن دول الخليج وقيام ادارة الرئيس دونالد ترامب بسحب الجنود والطائرات من القواعد تحسبا لاستهدافها من الجانب الايراني، عن موقف براغماتي امريكي طال اصل الثقة التي يجب ان تترسخ في التعامل مع الحلفاء. ورسخ قناعة خليجية بان الولايات المتحدة قد تكون شريكا غير مأمون. وعليه ومن منظور استراتيجي، فإن التخلي الأمريكي وقت الازمة وارتفاع مؤشرات التهديد الايراني لدول الخليج، قد يضعف قيمة الردع الممتد، ويجعل دول الخليج أكثر ميلاً للبحث عن خيارات وطنية لبناء قدراتها الدفاعية بهدف التمكن من التعامل مع الأزمات في حال استمرار تراجع الالتزام الأمريكي. في المقابل، يرى البعض أن الاستهداف الإيراني لدول الخليج لم يكن ناجمًا عن وجود القواعد العسكرية الأمريكية بحد ذاته، إذ إن تعاون دول الخليج مع الولايات المتحدة، أو عدم تعاونها، لم يكن ليغيّر من كونها أهدافًا محتملة لإيران. فقد بدا واضحًا أن استراتيجية إيران في التصعيد الأفقي كانت تستهدف إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بالاقتصاد العالمي، وباقتصادات دول الخليج على وجه الخصوص، بما يؤدي إلى تشكيل رأي عام ضاغط على الولايات المتحدة لإنهاء الحرب. وانطلاقًا من هذه الاستراتيجية، فإن دول الخليج كانت تُعد أهدافًا إيرانية، سواء استضافت قواعد أمريكية أم لم تستضفها. (Gause, 2026) وتكتسب هذه الرؤية أهمية استراتيجية لأنها تعني أن تقليص الوجود العسكري الأمريكي لن يؤدي بالضرورة إلى إنهاء مصادر التهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يجعل تنويع أدوات الأمن، مثل تعزيز القدرات الدفاعية، وتوسيع التعاون الاستخباري والأمني، وبناء شراكات امنية مع دول كبرى، ضرورة في اي استراتيجية خليجية مقبلة. ولعل السؤال الجوهري الذي تطرحه هذه الحرب أمام دول الخليج يتمثل في جدوى استمرار الارتباط الأمني الوثيق بالولايات المتحدة، بما يشمله من استضافة القواعد العسكرية والتسليح والتدريب والتعاون الأمني

والاستخباري؟. بعدما أظهرت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران أنها لم تخدم المصالح الخليجية، رغم الجهود التي بذلتها دول الخليج للحيلولة دون اندلاعها. مقابل ذلك، يرى عدد من المحللين الأمريكيين أن التدخل العسكري الأمريكي جاء في سياق دعم الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة إيران، بينما وجدت دول الخليج نفسها تتحمل تداعيات الحرب والرد الإيراني، على الرغم من سعيها تجنب توسيع نطاق الصراع. (Karam, 2026) لم تكن هذه المرة الأولى التي تتجاهل فيها الولايات المتحدة المخاوف الأمنية لدول الخليج. ففي عام ٢٠٠٣ مضت ادرة الرئيس جورج دبليو بوش في غزو العراق، رغم التحذيرات الخليجية من أن إسقاط نظام صدام حسين سيؤدي إلى اختلال التوازن الإقليمي وتعزيز النفوذ الإيراني. وفي السياق نفسه، يرى استاذ السياسة المقارنة بجامعة تورنتو محمد ياغي أن الحرب الأمريكية على إيران تمثل امتدادًا للحرب الاسرائيلية على غزة في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، وجزءًا من مشروع أمريكي أوسع يهدف إلى تعزيز التفوق الاستراتيجي لإسرائيل على حساب منافسيها الإقليميين تحت شعار "السلام بالقوة"، وهو ما يصفه بـ"السلام بالإخضاع". (Yaghi, 2026) ومن هذا المنطلق، كشفت الحرب عن تحولات مهمة في البيئة الأمنية الخليجية وفي طبيعة العلاقات الخليجية–الأمريكية، إذ ولّدت حالة من الإحباط داخل الأوساط السياسية الخليجية نتيجة غياب التشاور الأمريكي المسبق وعدم مراعاة التداعيات المباشرة للحرب على أمن دول الخليج. ومع ذلك، فإن هذه المتغيرات لا تعني بالضرورة اتجاه دول الخليج إلى فك ارتباطها الاستراتيجي بالولايات المتحدة، وإنما تدفعها إلى إعادة تقييم أسس هذه الشراكة وتقليص الاعتماد الأحادي عليها، مع السعي إلى تعزيز قدراتها الذاتية وتنويع شراكاتها الأمنية، في ظل استمرار حاجتها إلى المظلة الأمنية الأمريكية، ولا سيما في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي.

إلا أن الحرب أضعفت الافتراض التقليدي الذي قامت عليه العلاقات الأمنية الخليجية–الأمريكية، والقائم على أن الوجود العسكري الأمريكي يمثل الضامن الرئيس لأمن الخليج واستقراره. ومن ثم، يُرجح أن تتجه دول الخليج مستقبلاً إلى تقليص اعتمادها على الوجود العسكري الأمريكي الدائم، مع الإبقاء على التعاون العسكري والتسليحي والاستخباري والتدريبي مع الولايات المتحدة باعتباره ركيزة مهمة، ولكن ليس الوحيدة، في منظومتها الأمنية. (Belhaj, 2026) ويعزز هذا التوجه ما حققته بعض الدول الخليجية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، من تطور ملحوظ في قدراتها العسكرية خلال العقود الأخيرة، عبر تحديث منظوماتها الدفاعية، وتنويع مصادر التسليح، وتطوير كفاءة قواتها المسلحة وفق معايير عسكرية متقدمة، رغم استمرار اعتماد دول أخرى، مثل الكويت والبحرين، بدرجة أكبر على المظلة الأمنية الأمريكية. (Belhaj, 2026)

وفي هذا السياق، يُتوقع أن تتجه دول الخليج إلى توسيع شبكة شراكاتها الدفاعية مع قوى دولية وإقليمية متعددة، بما يحد من مخاطر الاعتماد على شريك أمني واحد، وهو ما بدأ ينعكس في توجه بعض الدول الخليجية نحو إبرام اتفاقيات تسليح وتعاون دفاعي مع دول مثل بريطانيا وكوريا الجنوبية وأوكرانيا، وتركيا ولاسيما في مجالات الدفاع الجوي ومنظومات اعتراض الصواريخ والطائرات المسيّرة. (Khlebnikov, 2026) وان تعزيز هذا الاستقلال يحتاج الى مزيد من الاستثمار في تطوير الصناعات الدفاعية الوطنية، بما في ذلك تقنيات الصواريخ والطائرات المسيّرة، لتعزيز القدرة الخليجية على مواكبة التحولات المتسارعة في بيئة التهديدات الإقليمية والدولية. ومن المؤكد في حال تحقق ذلك فان تحولا استراتيجيا سيطرا على الادراك الخليجي لمفهوم الامن من طلب الحماية إلى بناء القدرة

على الحماية، وهو تحول سيترك اثاره مستقبلا على منظومة الامن الخليجي وعلى العلاقات الخليجية مع كل من ايران والولايات المتحدة.

٣. نحو منظومة أمن خليجي أكثر استقلالاً وتعاوناً: لا يبدو أن مستقبل الأمن الخليجي سيقتصر على تطوير القدرات العسكرية وتوسيع الشراكات الامنية فحسب، بل سيتطلب أيضاً العمل على بناء نظام أمني إقليمي أكثر توازناً، يقوم على الحوار والتعاون مع دول الجوار، وفي مقدمتها إيران، إذا ما أفضت مرحلة ما بعد الحرب إلى تغيير في سلوكها الإقليمي والالتزام بتسوية الخلافات وفق مبادئ القانون الدولي. وقد عكست الوساطات التي اضطلعت بها باكستان وسلطنة عُمان وقطر خلال الأزمة، وما أعقبها من مفاوضات أمريكية–إيرانية، أهمية الدور الخليجي في خفض التصعيد والحيلولة دون اتساع رقعة الصراع، بما يسهم في تهيئة الظروف لبناء نظام أمني إقليمي يقوم على التوازن والتعاون، بدلاً من سياسات الهيمنة والصراع. ومن منظور استراتيجي، فإن بناء نظام إقليمي يقوم على المشاركة قد يمثل المسار الأكثر استدامة على المدى البعيد، لأنه يقلل من احتمالات تحول دول الخليج إلى ساحات للصراع بين القوى الإقليمية والدولية، ويحولها من أطراف متلقية للأمن إلى أطراف فاعلة في إنتاجه. (Kaye & Vakil, 2023). وفي هذا السياق، يمكن أن يمثل إنشاء إطار أمني إقليمي يضم دول الخليج والعراق ومصر والأردن، مع إشراك إيران وتركيا وباكستان، خيارًا لتعزيز الأمن الجماعي وتقاسم المسؤولية الأمنية. **(جواد، ٢٠٢٦)** ويعكس اتفاق مكة للدفاع المشترك والذي وقعته المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان، في ٧ آب/ أغسطس ٢٠٢٦، تحولا في الرؤية الخليجية لمفهوم الامن من المظلة الامريكية الى مظلة الامن الجماعي، ورغم التحديات التي تواجه اتفاقية مكة، الا انه من المرجح ان يؤدي انضمام دول مثل الامارات وقطر والكويت ومصر والعراق والاردن الى الاتفاقية الى تحقيق نوع من الاستقلال النسبي ودعم القرار الأمني الخليجي،

(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٦) وقد تسهم الاتفاقية في اعادة بناء الثقة بين دول الخليج وايران، ولاسيما ان الاتفاقية تهدف الى بناء منظومة امنية اقليمية أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات المشتركة، وتقلل من الاعتماد على الحماية من القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة.

ثانيا: التداعيات السياسية

دفعت الحرب الامريكية على ايران الى ردود فعل خليجية واضحة، اذ اعادت تقييم السياسة الخليجية حيال كل من الولايات المتحدة وايران، اذ رغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية الرامية إلى توسيع نطاق الصراع، الا ان ردود الفعل السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي اتسمت بالهدوء وضبط النفس، فقد حرصت منذ اندلاع الحرب على تجنب الانخراط المباشر في المواجهة، ، انطلاقاً من قناعتها بأن أي حرب إقليمية واسعة ستكون لها تداعيات خطيرة على أمن المنطقة والاقتصاد العالمي. **(البرصان، ٢٠٢٦، ص. ١١)**، وقد مكنت استراتيجية ضبط النفس والحذر، دول المجلس من تجنب الانخراط المباشر في الحرب، والحفاظ على علاقات مفتوحة مع طرفي الصراع، فضلا عن زيادة التقارب الخليجي والتفاهم المشترك لإدارة الازمة.

١- الموقف الخليجي من الحرب وتداعياتها على الاستقرار السياسي الداخلي

مع بدء الضربات الصاروخية الإيرانية ضد المنشآت المدنية والقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي موقفاً سياسياً موحداً، اذ صدرت مواقف ادانة مشتركة لتلك الهجمات وعدّتها انتهاكاً لسيادتها وللقانون الدولي، ولقواعد حسن الجوار، مؤكدة حقها في حماية أمنها الوطني دون المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية. وطوال فترة الحرب استمرت دول المجلس بإصدار بيانات مشتركة شددت فيها على أن أمن الخليج واحد وغير قابل للتجزئة، وأن أي اعتداء على دولة عضو يمثل تهديداً

للأمن الخليجي الجماعي. وعلى الصعيد الدبلوماسي، دعمت دول المجلس جهود وقف إطلاق النار والحلول التفاوضية بين الولايات المتحدة وإيران، وفي الوقت الذي اكدت في دول المجلس أهمية الإبقاء على قنوات الاتصال السياسي وجهود الوساطة والتفاوض بين الولايات المتحدة وايران وتنفيذ بنود مذكرة التفاهم ووقف اطلاق النار التي وقعها الطرفان في جنيف في ١٧ حزيران –يونيو ٢٠٢٦. فانها في الوقت نفسه، تمسكت بشراكتها الأمنية مع الولايات المتحدة، اذ دعت في بيان مشترك إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى مراعاة المصالح السياسية والأمنية لدول الخليج العربي في أي ترتيبات أو تسويات مستقبلية مع إيران. **(الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢٦)**

أما داخلياً، فرغم ظهور بعض الأصوات الجماهيرية المتعاطفة مع إيران، ولاسيما في الكويت والبحرين، ورغم التحديات التي واجهت هاتين الدولتين في الموازنة بين متطلبات الأمن والحفاظ على الوحدة الوطنية، بذلت الحكومات الخليجية جهوداً مهمة للحفاظ على استقرار مجتمعاتها، من خلال تعزيز خطاب الوحدة الوطنية واحتواء التوترات المجتمعية، الأمر الذي حال دون انتقال تداعيات الحرب إلى اضطرابات داخلية أو استقطابات طائفية واسعة. (Wehrey & Johnson, 2026)

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الاستراتيجية السياسية الخليجية خلال الحرب ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسة: تعزيز التضامن الخليجي، والحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة مع السعي إلى التأثير في مسار قراراتها الإقليمية، والاستمرار في توظيف الدبلوماسية والحوار مع إيران لتقليل مخاطر التصعيد وحماية الأمن الإقليمي.

٢- إعادة تشكيل الإدراك الاستراتيجي والعلاقات الخليجية–الإيرانية

وفي المقابل، أحدثت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران تحولاً مهماً في الإدراك السياسي والأمني لدول مجلس التعاون، إذ لم تعد التهديدات تُفهم في إطارها العسكري

التقليدي، بل امتدت لتشمل أمن البنية التحتية، وأمن الطاقة، والاستقرار الاقتصادي، وحماية المرافق المدنية الحيوية، بما يعكس انتقالاً نحو مفهوم أكثر شمولاً للأمن الوطني يدمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والإنسانية. وفي هذا السياق، يرى فريدريك ويري وتشارلز جونسون أن الحرب مثلت اختبارًا لقدرة أنظمة الحكم الخليجية على إدارة الأزمات، إذ لم يعد الأمن يقتصر على حماية الحدود والمنشآت العسكرية، بل أصبح يشمل الحفاظ على التماسك المجتمعي واستمرارية عمل مؤسسات الدولة وحماية البنية التحتية الحيوية كما كشفت الحرب أن الصراعات المعاصرة لم تعد تستهدف القدرات العسكرية للدول فحسب، وإنما تمس سيادتها واستقرارها الداخلي وعلاقاتها الخارجية. (Wehrey & Johnson, 2026)

واستناداً إلى هذا الإدراك الجديد، برزت إيران في الرؤية الاستراتيجية الخليجية بوصفها مصدر التهديد الأمني الأكثر إلحاحاً، نتيجة السلوك العسكري الذي انتهجته خلال الحرب وما صاحبه من تهديد مباشر أو غير مباشر للأراضي الخليجية ومنشآتها الحيوية. ولم يعد مصدر القلق الخليجي مقتصراً على البرنامج النووي الإيراني أو نفوذ طهران الإقليمي، وإنما امتد إلى برنامجها للصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، فضلاً عن أنشطة الجماعات المسلحة المرتبطة بها في العراق واليمن، وهو ما فرض على دول المجلس إعادة تقييم أولوياتها الاستراتيجية وتعزيز منظومة الردع والدفاع المشترك. **(الرميحي، ٢٠٢٦، ص. ١٨)**

ورغم الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية التي خلفتها الحرب على العلاقات الخليجية–الإيرانية، فإن الأزمة أظهرت قدرة دول مجلس التعاون على توظيف الدبلوماسية في احتواء الصراع والحد من تداعياته. فقد كثفت، بصورة جماعية ومنفردة، اتصالاتها السياسية مع كل من الولايات المتحدة وإيران، وسعت إلى أداء دور الوسيط لتخفيف التصعيد ومنع

اتساع نطاق الحرب، انطلاقاً من قناعتها بأن أي مواجهة إقليمية مفتوحة ستكون لها انعكاسات مباشرة على أمن الخليج واستقراره السياسي والاقتصادي. **(الزايدي، ٢٠٢٦، ص. ٢٦)** كما أسهمت هذه الجهود في دعم المساعي التي أفضت إلى وقف إطلاق النار في ٨ نيسان–أبريل ٢٠٢٦، والتهيئة لمرحلة ما بعد الحرب، بما يعكس تنامي دور دول المجلس بوصفها فاعلاً إقليمياً يسعى إلى إدارة الأزمات والمساهمة في صياغة ترتيبات الأمن الإقليمي.

ومن اللافت أن دول مجلس التعاون لم تلجأ إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، رغم تعرض بعض منشآتها المدنية والعسكرية لمخاطر واضرار مباشرة، بل حافظت على قنوات الاتصال السياسي والدبلوماسي، انطلاقاً من إدراكها أن الجوار الجغرافي يفرض استمرار التواصل حتى في ظل الخلافات الحادة. وفي هذا السياق، يرى جودت بهجت أستاذ شؤون الأمن القومي في جامعة الدفاع الوطني بواشنطن، أن الموقع الجغرافي والمصالح المشتركة يفرضان على دول مجلس التعاون تبني سياسات تقوم على خفض التصعيد والحوار الإقليمي، لأن أي مواجهة مفتوحة ستكون لها تداعيات مباشرة على أمن الخليج واستقراره، فالجغرافيا لا يمكن تجاهلها، وأن دول الخليج مضطرة إلى التعامل مع إيران باعتبارها جاراً دائماً، وهو ما يفسر تفضيلها إدارة الخلافات عبر الحوار بدلاً من القطيعة. (Bahgat, 2025)

٣- التحول نحو التحوط الاستراتيجي وتنويع الشراكات الأمنية

وفي المقابل، لم يؤد هذا الانفتاح الدبلوماسي إلى تراجع المخاوف الأمنية الخليجية من السياسات الإيرانية، إذ تدرك دول المجلس أن استمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يرتبط باستمرار التهديدات الإقليمية، وفي مقدمتها السياسات الإيرانية وأنشطة الجماعات المسلحة المرتبطة بها.(Juneau, 2026) لذلك اتجهت إلى تبني سياسة

التحوط الاستراتيجي (Strategic Hedging)، من خلال الجمع بين الحفاظ على شراكتها الأمنية مع الولايات المتحدة وتنويع شراكاتها الدفاعية مع شركاء إقليميين، وفي مقدمتهم تركيا، مستفيدةً من تطور صناعاتها الدفاعية في مجالات التسليح والطائرات المسيّرة والإنتاج العسكري المشترك ونقل التكنولوجيا، إلى جانب مواصلة تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية. (Dalay, 2026)

وفي ضوء هذه المعطيات، تتجه السياسة الخليجية إلى تبني مقاربة أكثر براغماتية تجاه إيران، تقوم على الجمع بين الردع والاحتواء والحوار. فهي تتمسك بضمانات أمنها الوطني وشراكاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تراهن على بناء ترتيبات أمنية إقليمية أكثر استقراراً تكون إيران طرفاً فيها، شريطة احترام سيادة دول الجوار، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والكف عن توظيف الجماعات المسلحة كأدوات للنفوذ الإقليمي. **(العتيبي، ٢٠٢٦، ص. ٣١)** ويعكس هذا التوجه إدراكاً خليجياً متزايداً بأن الأمن الإقليمي المستدام لا يتحقق بالمواجهة الدائمة، وإنما بإقامة توازن إقليمي يقوم على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثالثا: التداعيات الاقتصادية :

لم تكن اثار الحرب الأمريكية–الايرانية منحسرة، في الانعكاسات الامنية والسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي، بل تجاوزتها الى تداعيات اقتصادية مؤثرة فالأضرار لم تقتصر على منشئات الطاقة والبنية التحتية، وانما شملت حركة التجارة والاستثمار والنقل وسلاسل الإمداد العالمية. وقد كشفت الحرب ان الاقتصادات الخليجية لازالت تعتمد بشكل اساس على استقرار البيئة الأمنية الإقليمية، ولهذا فقد دفع اغلاق مضيق هرمز وضرب السفن التجارية الحاملة لنفط الخليج الى اضطرابات كبيرة في الواقع الاقتصادي لدول الخليج، فقد ارتفعت كلفة المخاطر الاقتصادية والتأمين والنقل، وتزايدت الضغوط على

سياسات التنويع الاقتصادي التي تتبناها دول المجلس. ومن ثم، دفعت الحرب الاقتصادات الخليجية إلى إعادة تقييم مصادر هشاشتها الاقتصادية وسبل تعزيز قدرتها على الصمود أمام الأزمات الإقليمية الممتدة.

١. التداعيات الاقتصادية للحرب

أسفرت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران عن تداعيات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة طالت دول مجلس التعاون الخليجي. فقد تمثلت الآثار المباشرة في تعرض عدد من المنشآت الحيوية والموانئ ومرافق الطاقة والبنى التحتية المدنية للتهديد أو الاستهداف، إلى جانب زيادة الكلف الاقتصادية لشراء المنظومات الدفاعية، فضلاً عن اضطراب أوضاع العمالة الأجنبية وتراجع وتيرة النشاط التجاري في عدد من دول المجلس. **(نبا، ٢٠٢٦)**. أما الآثار غير المباشرة، التي تبدو أكثر عمقاً على المستوى الاستراتيجي، فقد انعكست في ارتفاع تكاليف التأمين والنقل البحري، وتذبذب توقعات الأسواق، وتنامي مخاوف المستثمرين من المخاطر الإقليمية، فضلاً عن تزايد الحاجة إلى تعزيز حماية الموانئ وخطوط نقل الطاقة وسلاسل الإمداد. (Adrian et al., 2026) وتبرز هذه التطورات طبيعة الحروب الحديثة التي لم تعد تشترط إحداث دمار واسع لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، إذ يكفي أن تفرض حالة من عدم اليقين تؤدي إلى ارتفاع كلفة الملاحة، وزيادة حساسية أسواق الطاقة، ودفع الحكومات والشركات إلى تبني قرارات اقتصادية أكثر حذراً وتحفظاً. **(الزايدي، ٢٠٢٦، ص. ٢٦)**. ويرى محمد ياغي استاذ السياسة المقارنة بجامعة تورنتو أن تداعيات الحرب تجاوزت الأضرار العسكرية المباشرة لتشمل خسائر اقتصادية واسعة لدول الخليج، إذ تسبب تعطيل صادرات النفط والغاز عبر مضيق هرمز بخسائر تجاوزت ١٠٠ مليار دولار، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة، ولاسيما في قطر والكويت والامارات. كما أضعفت الحرب نموذج التحول الاقتصادي الخليجي القائم على

جذب الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل، نتيجة ارتفاع تكاليف التأمين والشحن وتراجع ثقة المستثمرين، وانعكس ذلك على الأسواق المالية وقطاعي الطيران والسياحة، فضلاً عن الصناعات الاستراتيجية المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية، مثل الألومنيوم والبتروكيماويات والأسمدة والهيليوم. (Yaghi, 2026) ولهذا لا تكشف التداعيات الاستراتيجية في الاقتصادات الخليجية عن محدودية في الموارد الاقتصادية، بقدر ما تكشف عن هشاشة اقتصادية سببتها الاضطرابات الامنية، وعليه، باتت التهديدات العسكرية القائمة الان في الخليج من اهم مصادر رفع الكلف بالغة التأثير في الاقتصادات الخليجية ، لذلك أصبح تعزيز المرونة الاقتصادية وحماية سلاسل الإمداد جزءاً من مفهوم الأمن الاقتصادي الخليجي، وليس مجرد إجراء مالي لمعالجة آثار الحرب.

٢ – مضيق هرمز وأمن الطاقة العالمي

وقد تجسدت هذه التداعيات الاقتصادية بصورة أكثر وضوحاً مع إغلاق مضيق هرمز، اذ توقفت صادرات النفط والغاز الخليجي للأسواق العالمية، بعد ان اعلنت قيادة الحرس الثوري الايراني ان المضيق مغلق بوجه السفن التي تعود لدول معادية او تقف الى جانب القوات الامريكية. وأبرز اغلاق مضيق هرمز استمرار قدرة إيران على التأثير في أحد أهم الممرات البحرية العالمية، كما اظهر مدى اعتماد اقتصادات دول الخليج على أمن الملاحة في هذا المضيق الحيوي للتجارة العالمية (Siddique, 2026) والذي أدى إغلاقه إلى تعطيل اقتصاداتها المعتمدة على صادرات النفط والغاز، مما تسبب بأزمة عالمية تمثلت في ارتفاع اسعار المواد الغذائية، والمحروقات، وشلت حركة الطيران، بعد ان اعلنت دول الخليج اغلاق مجالها الجوي امام حركة الطيران، مما ادى لخسائر اقتصادية مخيفة. وقد حلل وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة سعد بن شريدة الكعبي، الوضع الاقتصادي الحرج لدول الخليج بتأكيده على إن استمرار الحرب سيجبر جميع مصدري الطاقة في الخليج

على إعلان حالة القوة القاهرة ووقف الصادرات، محذرًا من أن استمرارها لأسابيع سيؤثر في النمو الاقتصادي العالمي، ويرفع أسعار الطاقة، ويتسبب في نقص السلع وحدوث نوع من الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية. كما توقع أن يصل سعر النفط إلى ١٥٠ دولارًا للبرميل إذا تعذر مرور ناقلات النفط عبر مضيق هرمز. (Reuters, 2026) وتوقع تقرير نشرته قناة تركيا العالمية أن تتحمل الاقتصادات الخليجية النصيب الأكبر من التداعيات الاقتصادية للحرب، بفعل اعتمادها على قطاع الطاقة وانكشافها على التجارة العالمية، بما قد يؤدي إلى تراجع معدلات النمو وارتفاع الضغوط على المالية العامة والاستثمارات، في وقت يُرجح فيه أن ينكمش الاقتصاد العربي بنسبة تتراوح بين ٣.٧% و٦%. وحذر التقرير من أن تراجع الإيرادات واتساع العجز المالي قد يحدان من قدرة الحكومات على تمويل برامج التنمية. (TRT World, 2026) وتؤكد هذه التطورات، من منظور استراتيجي، أن مضيق هرمز لا يمثل ممراً لتصدير النفط والغاز فحسب، وإنما يمثل أحد المكونات الأساسية لاستراتيجية الأمن الاقتصادي لدول الخليج. ولهذا فان فإن استمرار ايران بتعطيل حركة الملاحة التجارية سيمنحها قدرة على التأثير في الاقتصادات الخليجية والأسواق العالمية في آن واحد. وقد أثبتت أزمة هرمز أن حماية حرية الملاحة ليست قضية عسكرية وأمنية فحسب، بل تمثل شرطاً أساسياً لاستمرار تدفقات الطاقة والتجارة، ومن ثم لاستقرار الاقتصادات الخليجية والاقتصاد العالمي. **(IEA, 2026)**.

٣. الاستجابات الخليجية وخيارات ما بعد الحرب

وامام هذا التحدي الاقتصادي الكبير يطرح تساؤل عن الاستراتيجيات البديلة التي يمكن ان تتبناها دول الخليج مستقبلا فيما اذا استمر الابتزاز الايراني بإغلاق مضيق هرمز. فهل ستبحث عن بدائل امنة لتصدير نفطها عبر انابيب نفط تمدها عبر الاراضي السعودية باتجاه البحر الاحمر؟ ام سيتم الاعتماد على الحماية الامريكية لتامين مرور ناقلات النفط

والغاز الخليجية اتجاه الاسواق العالمية؟ وهل سيتم التفكير بحفر ممر مائي عبر الاراضي الاماراتية، او الاراضي السعودية لتجاوز مضيق هرمز والغاء قيمته الاستراتيجية؟ **(العزاوي،٢٠٢٦)** وهل سيتم تجميد الاصول الايرانية في دول الخليج ام تكون جزءا من المساومات السياسية بين الطرفين في المستقبل المنظور؟

ان قراءة المشهد امنيا وسياسيا، توحي بان اسباب التوتر بين اطراف النزاع لم تنتهي، وان تجدد القتال وارد وان مستقبل الملاحة والعبور الامن في مضيق هرمز لن يعود لفترات ما قبل الحرب، ولاسيما في ظل التفسيرات المتباينة لبنود مذكرة التفاهم الأمريكية–الإيرانية لوقف الحرب والتي وقعها الطرفان في سويسرا خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٦، فالولايات المتحدة ترى أن البند الخامس من المذكرة يضمن إعادة فتح المضيق وحرية مرور السفن التجارية وفق قواعد القانون الدولي. (Fariza & Deiros Bronte, 2026) في حين رأت إيران أن الاتفاق يمنحها، بالتنسيق مع سلطنة عُمان، دوراً في إدارة الملاحة والخدمات البحرية في المضيق، بما يحفظ حقوقها بوصفها دولة مشاطئة، وهو ما فُسِّر إيرانياً بأنه يتيح فرض ترتيبات تنظيمية، وربما رسوماً على السفن العابرة، وهو تفسير رفضته واشنطن ودول الخليج وعدّته مخالفاً لمبدأ حرية الملاحة في المضائق الدولية. (The Guardian, 2026) وقد أدى هذا التباين في تفسير الاتفاق إلى تراجع الثقة المتبادلة، وتعثر تنفيذ بنوده، ثم تجدد الضربات العسكرية المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران، الأمر الذي أعاد التوتر إلى مضيق هرمز، وألقى بظلاله على صادرات النفط والغاز الخليجية، ورفع تكاليف الشحن والتأمين، وأعاد حالة عدم اليقين إلى أسواق الطاقة العالمية. (Ali & Alashray, 2026)

وفي ضوء هذه التداعيات، يُتوقع ان تتجه دول الخليج إلى تنويع مسارات تصدير النفط والغاز، وتعزيز حماية الموانئ ومنشآت الطاقة وتطوير قدراتها البحرية. كما يُتوقع أن تدفع

الحرب إلى بناء منظومة أمن خليجية جماعية تقوم على تعزيز التعاون بين دول المجلس، وتقليل الاعتماد النسبي على المظلة الأمنية الأمريكية، مع توسيع التعاون الإقليمي ليشمل العراق وإيران، إلى جانب الشركاء الدوليين، لضمان أمن الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز. وبالتوازي مع ذلك، ستواصل دول الخليج تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على عائدات النفط لتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات مستقبلاً . (Yaghi, 2026) ولاشك أن هذه التحولات في السياسات الاقتصادية الخليجية تمثل انتقالاً استراتيجياً من إدارة الصدمة الاقتصادية إلى بناء القدرة على الصمود الاقتصادي؛ فلم تعد الأولوية مقتصرة على تأمين تدفقات النفط والغاز إلى الأسواق العالمية خلال الحرب وما تلاها، وإنما باتت تتمثل في تعزيز قدرة الاقتصادات الخليجية على الصمود ومنع أي محاولات لتعطيلها مستقبلاً، وهو ما يتمثل في ضرورة إصرار دول المجلس على تنويع وسائل تصدير الطاقة، وحماية البنية التحتية الحيوية، وتوسيع برامج التنويع الاقتصادي. وبذلك أصبح أمن الطاقة وحماية مسارات التجارة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الأمن الوطني الخليجي، باعتبارهما شرطين أساسيين للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الجيوسياسية المستقبلية. **(IEA, 2026)**

رابعاً: التداعيات الاجتماعية والثقافية: أظهرت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران أن تداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي تجاوزت الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية لتطال البنية الاجتماعية والثقافية للدول الخليجية. فقد كشفت الحرب عن وجود تحديات في ادارة التنوع الاجتماعي والثقافي، ومن ثم، برزت الحاجة إلى النظر إلى الاستقرار الاجتماعي والثقافي بوصفه جزءاً أساسياً من منظومة الأمن الوطني الخليجي.

١- تداعيات الحرب على الأمن المجتمعي

لقد دفعت المواجهة الايرانية مع الولايات المتحدة، الحكومات الخليجية إلى تعزيز اجراءاتها الأمنية وتشديد الرقابة على وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وفرض قيود على حرية التعبير والتظاهر وتداول المعلومات المتعلقة بالهجمات الإيرانية، حفاظاً على الاستقرار الداخلي ومنع انتشار الشائعات. (Amnesty International, 2026) وفي الوقت نفسه، أسهمت الحرب في تصاعد التوترات الطائفية داخل بعض المجتمعات الخليجية، ولاسيما في البحرين والكويت، بعد ان اظهر مواطنون خليجيون شيعة في مقاطع فيديو وعبر منصات التواصل، تأييدهم للجمهورية الاسلامية في ايران ورفعوا اصوات الفرح تأييدا لسقوط الصواريخ الايرانية على منشئات مدنية وعسكرية في بلدانهم. مما أعاد إلى الواجهة إشكاليات الهوية الوطنية والولاء للدولة. **(مجموعة باحثين، ٢٠٢١، ص. ٧٥)** ورغم محدودية تلك الحوادث، الا انها ابرزت هشاشة التماسك المجتمعي في مواجهة الأزمات الخارجية، وأظهرت أن تحقيق النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لضمان الاستقرار الاجتماعي ما لم يرافقه تعزيز الاندماج الوطني وتقوية اللحمة المجتمعية وبناء الثقة بين الدولة ومواطنيها على اختلاف مرجعياتهم الاجتماعية والثقافية. **(عبد الله، ٢٠١٤، ص. ١٨)** ومن جانب آخر، كانت العمالة الوافدة من أكثر الفئات تضرراً من الحرب، سواء من حيث الخسائر البشرية أو الاضطرابات الاقتصادية، ولا سيما أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الوافدة في العديد من القطاعات الحيوية، بما في ذلك الهندسة والطب وتقنية المعلومات والعلوم الانسانية والقطاع الخاص، الأمر الذي أبرز الحاجة إلى تطوير سياسات أكثر فاعلية لحماية هذه الفئة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية في أوقات الأزمات.(Malit & Naufal, 2018). ومما لاشك فيه، ان هذه التداعيات تكشف أن امن دول الخليج العربي، لم يعد يقتصر على البعد العسكري

او الاقتصادي، بل أصبح مرتبطاً بقدرة الدول على إدارة التنوع وتعزيز التماسك المجتمعي. ولذلك، ومن اجل تقليل فرص الاحتكاك الاجتماعي وقت الازمات الداخلية والحروب الخارجية، فإن تعزيز الأمن الوطني بات يتطلب سياسات أكثر شمولاً تقوم على المواطنة وتعزيز الاندماج الاجتماعي، ما يحد من قابلية التنوع الاجتماعي للاستغلال الخارجي.

٢- التداعيات الثقافية والهوية الوطنية

أما على الصعيد الثقافي، فقد أفرزت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران تداعيات عميقة على مستوى الوعي المجتمعي والثقافي لشعوب الخليج العربي. فقد تصاعد الخطاب العدائي الإيراني اتجاه تلك الشعوب، وهو خطاب يستند إلى سرديات تاريخية وثقافية معقدة، ويستحضر أحداثاً تاريخية مثل معركتي القادسية ونهاوند وما ارتبط بهما من صور سلبية متجذرة في بعض دوائر الذاكرة الإيرانية تجاه العرب. **(العتوم والعبدالله، ٢٠١٥)** وفي المقابل، أسهمت الحرب في إعادة تشكيل الإدراك الخليجي اتجاه إيران، إذ تراجعت مفاهيم الجيرة والتضامن الإسلامي لتحل محلها مشاعر الحذر والقلق، مع تنامي الميل إلى دعم السياسات الرامية إلى الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد عبّر عن هذا التحول الدكتور عبد الخالق عبد الله بقوله إن: "إيران تكاد تكون اليوم العدو العام الأول لجميع دول مجلس التعاون الخليجي الست"، (Abdulla, 2026) في إشارة إلى التحول الذي أحدثته الحرب في التصورات السياسية والثقافية الخليجية اتجاه إيران. كما أدت الحرب إلى تعميق الشكوك المجتمعية حول أدوات القوة الناعمة الإيرانية، وتراجع فرص التقارب الثقافي والشعبي بين الجانبين، فضلاً عن تصاعد الخطاب الإعلامي الذي عزز الصور النمطية المتبادلة وأعاد إحياء السرديات التاريخية المرتبطة بالصراع العربي–الفارسي. **(صالح، ٢٠٢٦، ص. ٣١)** ومن المرجح أن تدفع هذه التطورات بعض الحكومات الخليجية إلى إعادة النظر في سياساتها الأمنية والمجتمعية تجاه الفئات التي يُشتبه بارتباطها بالنفوذ

الإيراني. **(البكر، ٢٠٢٦)** بما قد ينعكس في تشديد إجراءات التجنيس والإقامة والتوظيف، في إطار سعيها إلى تعزيز الأمن الوطني والحد من احتمالات الاختراق الخارجي. ومن المهم القول، ان تكرس الصورة السلبية في ذاكرة الشعوب الخليجية والايرانية، قد يحد من اي تقارب شعبي في المستقبل حتى في حال عادت العلاقات الرسمية بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي، كما ان توظيف السرديات التاريخية والصور السلبية المتبادلة في الخطاب الاعلامي، قد يزيد من صعوبة الفصل بين الخلافات السياسية التي يمكن تسويتها وحلها وبين الانتماءات المجتمعية والهويات الجمعية والتي تتسم بقدر اكبر في الاستمرارية والتأثير في تشكيل المواقف الشعبية. وعليه فان الاستراتيجية التي يجب ان لاتتوانى دول الخليج في تبنيها، تتمثل في تعزيز اللحمة الوطنية وزيادة التماسك المجتمعي، بما يقلل من قابلية الانقسامات المذهبية والاجتماعية على الاستغلال الخارجي.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

اسهمت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران، وما تبعها من استهداف للمنشآت المدنية والعسكرية في دول الخليج العربي، في إحداث تحولات عميقة في بنية الأمن الخليجي، إذ أعادت ترتيب أولويات التهديد لدى دول مجلس التعاون، فبرزت إيران بوصفها تمثل التهديد المباشر لأمنها، بعد مرحلة اتسمت بعلاقات قامت على مشتركات الجوار والمصالح المتبادلة.

كما أفرزت الحرب تآكلاً في مفهوم الأمن الإقليمي الذي استند، في جانب منه، إلى إمكانية الشراكة الخليجية–الإيرانية في المحافظة على أمن الخليج، بعد أن انتهجت إيران سياسات عسكرية عدائية اتجاه دول المجلس، الأمر الذي عزز توجه هذه الدول نحو تنويع شراكاتها الدولية، وتطوير قدراتها العسكرية، إلى جانب الحفاظ على تحالفاتها الاستراتيجية مع

الولايات المتحدة، مع الاستمرار في توظيف الدبلوماسية والحوار مع ايران للحد من مخاطر التصعيد وحماية الأمن الإقليمي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أبرزت الحرب هشاشة أمن الطاقة الإقليمي، إذ ادى إغلاق إيران لمضيق هرمز الى دفع دول الخليج إلى البحث عن منافذ بديلة ومستدامة لتسويق النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، وهو تخطيط استراتيجي قد يحد من المخاطر المرتبطة بالأزمات الإقليمية مستقبلاً.

الاستنتاجات

١-ادت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية وما تبعها من استهداف ايراني لمنشئات مدنية وعسكرية خليجية، إلى إعادة ترتيب أولويات التهديد في البيئة الأمنية الخليجية.

٢-أسهم استهداف المنشآت المدنية والعسكرية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي في اضعاف فرص نجاح الرؤية الإيرانية الداعية إلى بناء نظام إقليمي خال من الوجود العسكري الأجنبي .

٣-كشفت الحرب عن محدودية القدرات العسكرية الخليجية، وأبرزت الحاجة إلى تطوير استراتيجية أمنية خليجية جديدة، تجمع بين الردع العسكري والتعاون الإقليمي والشراكات الدولية.

٤-أكدت الحرب الاهمية الاستراتيجية لأمن الطاقة والممرات البحرية، ولاسيما مضيق هرمز، للاقتصاد الخليجي والعالمي.

٥-بينت الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي اخذت تتجه إلى تبني استراتيجية تستند على تعزيز التضامن الخليجي، وتنويع الشراكات الدولية، والحفاظ على تحالفاتها

الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، مع الاستمرار في اعتماد دبلوماسية الحوار مع ايران لاحتواء الأزمات الإقليمية.

التوصيات

١-تطوير استراتيجية أمنية خليجية موحدة تقوم على تعزيز منظومات الدفاع الجوي والصاروخي، وزيادة التنسيق الاستخباري، بما يرفع مستوى الجاهزية لدول الخليج لمواجهة اي تهديدات ايرانية مستقبلية.

٢-دعم برامج التصنيع العسكري الخليجي، ولاسيما في مجالات الطائرات المسيّرة، والأنظمة الصاروخية، وتقنيات الدفاع الجوي، بما يعزز القدرات الذاتية لدول مجلس التعاون الخليجي.

٣-الإسراع في تنفيذ مشاريع بديلة لتصدير النفط والغاز، وتطوير الموانئ وخطوط الأنابيب، بما يقلل من الاعتماد على مضيق هرمز ويضمن استدامة أمن الطاقة.

٤-تبني برامج وطنية لتعزيز الأمن المجتمعي والهوية الوطنية، ومواجهة حملات التضليل والاستقطاب الطائفي، بما يسهم في حماية الجبهة الداخلية وتعزيز التماسك المجتمعي.

٥-الاستمرار في توظيف الدبلوماسية الوقائية والحوار الإقليمي لبناء إجراءات الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، بما يحد من احتمالات التصعيد العسكري ويحافظ على استقرار المنطقة، دون الإخلال بمتطلبات الأمن الوطني والمصالح الاستراتيجية لدول المجلس.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

الكتب العربية

- العتوم، نبيل، والعبدالله، عادل. صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية: دراسة استطلاعية. عمّان: مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ٢٠١٥.

- عبد الله، عبد الخالق. الهوية الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات وآفاق المستقبل. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.

- مجموعة باحثين. التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية: الهوية والقبيلة والتنمية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١.

الكتب الأجنبية

- Malit Jr., Froilan T., and George Naufal. Labour Migration, Skills Development and the Future of Work in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries. Geneva: International Labour Organization, 2018.

ثانياً: البحوث والدراسات العلمية

العربية

- البرصان، أحمد سليم. "الحرب الأمريكية–الإسرائيلية–الإيرانية وتداعياتها على الأمن العربي." مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٢٢، جدة، يونيو ٢٠٢٦.

- الرميحي، محمد. "مجلس التعاون وتداعيات حرب الأربعين يوماً." مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٢٢، جدة، يونيو ٢٠٢٦.

- الزايدي، عبد الله بن جابر. "الانتقال من الحماية إلى الصلابة لمنع الهجوم وامتصاصه واستمرار الدولة." مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٢٢، جدة، يونيو ٢٠٢٦.

- العتيبي، صالح بن صنيدح. "الوحدة الخليجية ركيزة أساسية للأمن والاستقرار وضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية." مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٢٢، جدة، يونيو ٢٠٢٦.

الأجنبية

- Bahgat, Gawdat. "The GCC States Must Turn Down the Temperature in the Middle East." Gulf International Forum. December 2025.
-Belhaj, Ferid. "The Gulf's Strategic Paradox: Lost Confidence in the US Security Umbrella, Enduring Trust in the Dollar." Policy Center for the New South. June 12, 2026.
-Gause, F. Gregory. "American Bases in the Gulf: Targets or Deterrents?" Middle East Institute. April 15, 2026.
-Juneau, Thomas. "Iran and the New Persian Gulf Equilibrium." Chatham House. June 15, 2026.
-Karam, Patricia. "Hezbollah Joins the Fray." In The US-Israel War on Iran: Analyses and Perspectives. Washington, DC: Arab Center Washington DC, 2026.
-Khlebnikov, Alexey. "What Recent Gulf-Ukraine Defense Deals Mean for Russia?" Russian International Affairs Council. June 3, 2026.
-Roberts, David B. "A New Order for the Gulf: The Region Must Build Its Own Security, Not Buy It." Foreign Affairs. May 18, 2026.
-Samaan, Jean-Loup. "Gulf Security Strategies After the Iran War." Arab Gulf States Institute. April 23, 2026.
-Wehrey, Frederic, and Charles H. Johnson. "The Iran War Is a Stress Test for Gulf States." Carnegie Endowment for International Peace. April 23, 2026.
-Yaghi, Mohammad. "The Illusion of American Protection: Gulf States' Leverage, War, and the Case for Collective Security." Open Canada. April 29, 2026.

ثالثاً: التقارير والوثائق الرسمية

العربية

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري بشأن التطورات الإقليمية. الرياض، ٢٠٢٦.

الأجنبية

-Amnesty International. Gulf States: More Than 1,000 Arrested in Sweeping War-Related Crackdown on Expression. June 1, 2026.
-International Energy Agency. (2026, February). Strait of Hormuz. https://www.iea.org/about/oil-security-and-emergency-ission/strait-of-hormuz.
- International Energy Agency. (2026, May 28). Impacts of Middle East conflict set to reshape energy investment plans as disruptions put focus on security. International Energy Agency.
-International Monetary Fund. How the War in the Middle East Is Affecting Energy, Trade, and Finance. IMF Blog. June 1, 2026.

رابعاً: المقالات الصحفية والإعلامية

العربية

- آل ربح، عبد الله فيصل. "دول الخليج... الردع الذاتي وتنويع الشراكات." المجلة. أبريل ٢٠٢٦.
- البكر، بشير. "مستقبل العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران." العربي الجديد. مايو ٢٠٢٦.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (٢٠٢٦، ١٦ أغسطس). اتفاقية مكة للدفاع المشترك: حدودها وآفاقها [تقدير موقف]. https://www.dohainstitute.org
- العزاوي، دهام. مضيق هرمز هل يفقد الخليج أهميته؟، الزمان بتاريخ ٢٢ اب-اغسطس ٢٠٢٦.
- جواد، سعد ناجي. "أجواء الحرب الشاملة في المنطقة تعود من جديد.. هل ستنجح الولايات المتحدة في مسعاها.. وما هو الدور العربي المطلوب؟" رأي اليوم. يونيو ٢٠٢٦.
- نبا، كلارا. "العمال المهاجرون أول الضحايا.. منظمة العمل تتوقع خسارة الملايين لوظائفهم بسبب الحرب في الشرق الأوسط." يورونيوز عربي. مايو ٢٠٢٦.

الأجنبية

- Ali, Idrees, and Enas Alashray. "US Strikes Iran in Response to Attack on Cargo Ship in Strait of Hormuz." Reuters. June 26, 2026.

-Fariza, Ignacio, and Trinidad Deiros Bronte. "Iran War Strains the Gulf States' Strategic Relationship with the United States." El País International. June 27, 2026.

"-Fresh Hostilities in Gulf Suggest US-Iran Memorandum Was Too Broadly Worded." The Guardian. June 28, 2026.

-Reuters. "Qatar Energy Minister Warns War Will Force Gulf to Halt Energy Exports Within Weeks." March 6, 2026.

-Siddique, Abubakar. "Iran War Transforms Gulf Arab Region." Alhurra. June 24, 2026.

TRT World. "US-Israeli War on Iran May Cost Arab Economies up to $194 Billion: UN Study." March 31, 2026.

خامساً: المقابلات

Abdulla, Abdulkhaleq. Interview by Becky Anderson. CNN Connect the World. CNN. March 23, 2026.